خلال اختتام فعاليات «المؤتمر الخليجي الأول للثورة الرابعة في مواجهة جائحة كورونا»

الجمعة: الاهتمام بالذكاء الاصطناعي نقطة تحول للاقتصاد العالمي

■ الشطي: ضرورة بناء القدرات البشرية بكل فئاتها العمرية لتصبح لديها إمكانية الاستفادة من الثورة الصناعية

غدير الجمعة

م.قصي الشطي

د. عصام القبيسي

م.يوسف الحارثي

زهراء باقر

د. آمنة آل علي

د. درع الدوسري

باهي أحمد

قالت رئيسة جمعية ريادة الأعمال التنموية غدير الجمعة إن التركيز والاهتمام بالذكاء الاصطناعي سيكون نقطة تحول للاقتصاد العالمي الذي بدوره يهدف إلى تسليط الضوء على الثورة الصناعية الرابعة من فرص وتحديات في القطاعين العام والخاص مع التركيز على أهمية مواكبة الواقع الجديد وأبرز الابتكارات والتطورات العالمية التي تحدث نقلات نوعية في مختلف القطاعات والمجالات، والتي تحمل أساسا كبيرا في تطوير وتنمية الاقتصاد المستدام.

حديث الجمعة جاء خلال تنظيم جمعية ريادة الأعمال التنموية لأول مؤتمر الكتروني بعنوان «المؤتمر الخليجي الأول للثورة الرابعة في مواجهة جائحة كورونا ودور ريادة الأعمال في تمكينها» على قناتها على اليوتيوب أول من أمس وبشراكة استراتيجية مع عدد من الجهات الحكومية منها وزارة الشؤون الاجتماعية والصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهيئة الشباب والمعهد العربي للتخطيط، وبمشاركة من الجهات الخاصة إيمانا منهم بأهمية مواكبة الواقع الجديد وأبرز الابتكارات والتطورات العالمية.

وأضافت الجمعة ان المؤتمر يهدف إلى الحد من اعتماد الدولة على العائدات من صادرات النفط والتوجه إلى تعزيز بيئة فكرية متطورة للجيل الحالي والأجيال القادمة وإعطاء الشباب فرصة لإثبات مهاراتهم في تلك التنمية لرؤية اقتصاد محلي قادر على الاستدامة، إضافة إلى نشر الوعي المعرفي بالذكاء الاصطناعي ودوره في التقدم العلمي والتكنولوجي وتبادل الخبرات العربية في هذا المجال، إلى جانب التركيز على بيئة حاضنة للإبداعات والابتكارات وتقديم نماذج عربية في الثورة الصناعية الرابعة، مشيرة إلى ان المؤتمر سيكون بداية انطلاقة للمؤتمر الثاني الخليجي لرائدات الأعمال والذي سيسلط الضوء على دعم المرأة في الذكاء الاصطناعي وسيكون بعنوان «واقع الحاضنات التكنولوجية لرائدات الأعمال وأثره اقتصاديا».

وشهد المؤتمر مشاركة واسعة لنخبة من الخبراء والمعنيين بأوضاع المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى مجموعة من الأكاديميين من الخليج العربي، وذلك بهدف استطلاع آرائهم واستعراض الخبرات والتجارب الوطنية لهم، بما يهدف لتعظيم التفاعل بين المشاركين، وإعطاء فرصة للحضور للتعرف على مختلف التطورات والعلوم والطرق والمهارات التي تمكنهم من المساهمة في الثورة الصناعية الرابعة وما تحدثه من تحولات نوعية، مع تشجيعهم على اعتماد الابتكار التكنولوجي كوسيلة للارتقاء بواقع الريادة والإنتاجية.

وفي هذا السياق، أكد الخبير في مجال تكنولوجيا المعلومات م.قصي الشطي انه يجب بناء القدرات البشرية بكل فئاتها العمرية لتصبح ذات كفاءة عالية ولديها الإمكانية من الاستفادة مما تتيحه الثورة الصناعية من فرص عمل ومشروعات ومبادرات، والوظائف المطلوبة اليوم بعضها لم يكن معروفا أو مألوفا في الماضي القريب، وستكون هناك وظائف جديدة في المستقبل القريب ليست معروفة في الوقت الحالي، لذلك يجب تطوير المهارات وصقلها لدى الأجيال الناشئة.

بدوره، لفت الرئيس التنفيذي للصندوق العماني للتكنولوجيا م.يوسف الحارثي الى أنه يجب التركيز على عنصر صناعة الإبداع كأحد العناصر المهمة للاقتصاد المعرفي في الوقت الحالي لقدرتها على توليد قيمة مضافة وخلق فرص عمل كثيرة لأعداد أكبر من مخرجات التخصصات، ولتنمية المواهب المختلفة بهدف إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي قد تواجه المنطقة في المستقبل.

من جانبه، قال خبير الأنظمة التقنية والأمن السيبراني ومؤسس وثائق حماية وأمن المعلومات ومستشار السبراني في عدد من الجهات الحكومة والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية د.عصام القبيسي «علينا البدء في تنفيذ خطة استراتيجية متكاملة للثورة الصناعية الرابعة تقوم على تحليل البيانات وتسخير التطور التقني في المجالات الحديثة كالجيل الخامس والحكومة الذكية والمدن الذكية وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وتشتمل على إطار حوكمة على المستوى العربي وإدارتها ضمن خطط الرؤية لدول الخليج بشكل خاص والعالم العربي عامة».

بدوره، شدد مستشار التدريب والتطوير المؤسسي في قطر د.درع الدوسري على أهمية إدماج رواد الأعمال الشباب في لجان إدارة الأزمات لما يملكونه من فكر ابتكاري وواقع عملي مع ضرورة احتضان المؤسسات الحكومية لرواد الأعمال الشباب والمشاركة الفاعلة معهم في بناء وتكوين مشاريع مبتكرة تخدم الوطن والمواطن.

من جانبها، قالت عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة ورئيس مجلس سيدات أعمال عجمان في الإمارات العربية المتحدة د.آمنة آل علي ان تعزيز الشراكة بين ريادة الأعمال والمؤسسات والوزارات الحكومية يعتبر مهما بشكل كبير، إضافة إلى توجيه رواد الأعمال بالاعتماد على المشاريع القائمة على العلوم والتكنولوجيا وعلى أهمية الاقتصاد المعرفي التنافسي المبني على الابتكار.

بدورها، شددت استشارية تطوير الأعمال وخبيرة الجودة والتميز في البحرين زهراء باقر على ضرورة البدء بإنشاء الحاضنة في إطار أكاديمي واستثمار الأبحاث التطبيقية لتعزيز أداء القطاع الصناعي، مع ضرورة تبني سياسات وطنية كفيلة بإحداث نقلة نوعية في بنية الاقتصاد للانتقال من اقتصاد قائم على الريع والأنشطة الاقتصادية التقليدية منخفضة القيمة المضافة إلى بنية تنموية جديدة تنطلق من اقتصادات المعرفة.

الالتزام بأسعار بين 40 و50 دولاراً للبرميل الحل الأمثل في الوقت الحالي

التحدي الجديد.. «أوبيك+» تريد كبح النفط الصخري الأميركي

رويترز: عندما اتفقت منظمة أوبيك وروسيا وحلفاؤهما في أبريل على خفض إنتاج النفط لم يكن أي منهم يتوقع أن تلقى تلك المبادرة الرامية لرفع أسعار النفط المنهارة الدعم من انخفاض سريع في الإنتاج الأميركي. والآن وبعد انتعاش النفط بفضل هذه التخفيضات من مستواه دون 20 دولارا للبرميل إلى أكثر من 40 دولارا أصبحت مجموعة «أوبيك+» تواجه تحديا جديدا يتمثل في منع إنتاج النفط الصخري الأميركي من تحقيق مفاجأة أخرى من خلال الارتفاع بالسرعة نفسها. وقال مصدر روسي مطلع على مباحثات أوبيك+ في هذا الشأن «الخطة هي الالتزام بأسعار بين 40 و50 دولاراً للبرميل لأنها بمجرد أن ترتفع مرة أخرى، لنقل إلى 70 دولارا للبرميل، فستشجع على زيادة الإنتاج بما في ذلك إنتاج النفط الصخري الأميركي». وقال مصدران مطلعان على مباحثات «أوبيك+» إن المخاوف من انتعاش إنتاج النفط الصخري الأميركي الذي ظهرت بالفعل بوادر على عودته كانت من الأسباب التي دفعت موسكو إلى تأييد إطالة أمد التخفيضات إلى يوليو بدلا من الموافقة على تمديد أطول. وكانت منظمة أوبيك وشركاؤها ترسم السياسة لعدة أشهر على الأقل غير أن كريستيان مالك من «جيه.بي مورجان»، قال إن النهج الشهري هو «أهون الضررين» مع انتعاش الطلب العالمي بعد انهياره بسبب أزمة فيروس كورونا. وأضاف ان «السعودية وروسيا في مرحلة الحد من الضرر، فالأمر لا يتعلق فقط بقياس الطلب، بل بمتابعة النفط الصخري الأميركي على أساس شهري حتى لا يتم السماح له بالانتعاش مرة أخرى بسرعة».

وفي السنوات الأخيرة، حتى مع دعم تخفيضات أوبيك+ الإنتاجية للأسعار، صعد الإنتاج الأميركي من النفط الخام وغيره من السوائل ليصل إلى 20 مليون برميل يوميا. إلا أن انهيار الأسعار هذا العام دفع الإنتاج الأميركي للتراجع بما يصل إلى مليوني برميل في اليوم خلال أبريل، وفقا لبعض التقديرات إذ إن السعر الذي تتعادل عنده تكاليف الإنتاج لمنتجي النفط الصخري في حدود 50 ــ 70 دولارا للبرميل.

«أوبيك+» قد تجتمع خلال الأسبوع الجاري

رويترز: قالت 3 مصادر في «أوبيك+» أمس إن منتجي النفط بالمجموعة قد يعقدون اجتماعا وزاريا افتراضيا هذا الأسبوع إذا وافق العراق وغيره من الأعضاء الذين لم يلتزموا بالكامل بخفض إمدادات الخام على تعزيز امتثالهم. وذكر مصدر في أوبيك+ «هناك مناقشات بين الوزراء بشأن إمكانية تعويض الامتثال الضعيف في شهور مايو ويونيو ويوليو».

وكان مستوى التزام العراق ونيجيريا، اللذان تراخيا في تطبيق تخفيضات سابقة لأوبيك+، بالتخفيضات المطبقة منذ مايو أقل مقارنة بدول أوبيك في الخليج. وأضافت المصادر أنه قد تتم الدعوة لعقد اجتماع وزاري بإخطار قبله بفترة وجيزة هذا الأسبوع إذا كان هناك اتفاق، مشيرين إلى إمكانية ترتيب عقد اجتماع اليوم الجمعة.

وذكرت وكالة إنترفاكس للأنباء أن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك قال إن سوق النفط العالمية قد تواجه عجزا يتراوح بين 3 و5 ملايين برميل يوميا في يوليو بما يعتمد على الاتفاق الذي ستتوصل إليه أوبيك+.

وقال ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين إن الرئيس فلاديمير بوتين لا يعتزم التحدث مع نظيره الأميركي دونالد ترامب أو رؤساء دول آخرين بشأن الأمر لكنه أشار إلى استقرار أسواق النفط في الأسابيع الأخيرة.

النفط يتراجع بسبب شكوك خفض الإنتاج

رويترز: تراجعت أسعار النفط خلال تداولات أمس متخلية عن مكاسب حققتها في الجلسة السابقة بسبب مخاوف بشأن ما إذا كان منتجون كبار للخام سيتمكنون من التوصل لاتفاق لتمديد خفض الإنتاج، وهو ما تفاقم بفعل قلق إزاء زيادة كبيرة في مخزونات نواتج التقطير الأميركية. وهبطت العقود الآجلة لخام برنت 47 سنتا أو 1,18٪ إلى 39,32 دولارا للبرميل، بينما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 67 سنتا ما يعادل 1,80٪ إلى 36,62 دولارا للبرميل. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن مخزونات البنزين في الولايات المتحدة زادت 2,8 مليون برميل الأسبوع الماضي بما يقارب 3 أضعاف ما توقعه المحللون كما زادت مخزونات نواتج التقطير 9,9 ملايين برميل بما يعادل نحو 4 أمثال المتوقع تقريبا.

«المركزي الأوروبي» يرفع حزمة الإنقاذ إلى 1,3 تريليون يورو

وكالات: قام البنك المركزي الأوروبي أمس بتثبيت أسعار الفائدة عند 0٪ وفائدة الإيداع عند ــ0,5٪.

وأعلن البنك أنه سيزيد من برنامج الشراء الطارئ لجائحة كورونا (PEPP) بمقدار 600 مليار يورو أو ما يعادل 672 مليار دولار، في الوقت الذي يحاول فيه تعزيز اقتصاد المنطقة في أعقاب أزمة فيروس كورونا.

ويأتي هذا المبلغ بالإضافة إلى 750 مليار يورو من مشتريات السندات الحكومية التي أعلن عنها البنك المركزي الأوروبي في مارس، ليصل إجماليها إلى 1,35 تريليون يورو، كما قال البنك المركزي إن مدة برنامج شراء السندات في الأزمة ستنفق من نهاية 2020 حتى يونيو 2021.

وقد ساعد برنامج الطوارئ على إبقاء تكاليف الاقتراض أقل بالنسبة للبلدان في منطقة اليورو، حيث تضم المنطقة 19 دولة والتي تستخدم اليورو كعملة مشتركة، كما اتخذ البنك المركزي الأوروبي تدابير لتعزيز الإقراض المصرفي.

ويأتي القرار الأخير بعد أن كشفت البيانات عن شدة تأثير أزمة كورونا في أوروبا، حيث ارتفع معدل البطالة في منطقة اليورو إلى 7,3٪ في أبريل، من 7,1٪ في مارس، بعد أن أثرت قيود الإغلاق على الوظائف.

توجيه المبادرين والتغلب على صعوبات المشاريع الصغيرة

«تقشير البرتقال» ملصق فكاهي انتشر في وسائل الاتصال الاجتماعي، غير مصحوب بأي معلومات اتصال مما يدل على عدم جدية الإعلان، لكن للتدليل على بعض المشاريع الصغيرة التي يتوجه لها بعض المبادرين والتي لا تلبي حاجة حقيقية للمستهلك.

أيضا انتشرت التعليقات الفكاهية على بعض المشروعات الصغيرة وتلقيبها بمشروعات الـ «كب كيك» لبساطتها وانخفاض القيمة المضافة التي تحققها للاقتصاد الكلي. لكن بادئ ذي بدء فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي محرك أساسي في أي اقتصاد، فكل مشروع كبير يتكون من مشاريع صغيرة في داخله، كون أصحابها شخصية واحدة اعتبارية كانت أو طبيعية لا يغير من الأمر شيئا.

إذن، فنجاح المشاريع الصغيرة عامل مهم جدا لنجاح أي قطاع سواء صناعي، خدمي، تجاري، زراعي، إنشائي، وبالتالي نجاح اقتصاد البلد الذي يتكون منهم.

وفي الكويت اقتصادنا يعتمد على مصدر وحيد وناضب وهو النفط والحمد لله الذي رزقنا إياه. لكن كنا نرجو ألا يكون جل الاعتماد عليه، لأن هذا الاعتماد جعل اقتصاد الكويت استهلاكيا وغير منتج، وانحصرت معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد وفي تجارة التجزئة والوكالات، والجزء الباقي هو قطاع الخدمات، والصناعات الخفيفة وعدد وكميات محدودة من المنتجات الزراعية.

السؤال المهم هو: هل هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة المذكورة أعلاه موجودة في الكويت أم غير موجودة؟ وهل نعاني في الكويت من عدم توافر هذه الخدمات أو عدم وجود محلات البيع بالتجزئة مثلا؟

الجواب: لا، فكل الخدمات والصناعات الخفيفة والزراعية وغيرها متوافرة وأحيانا إلى حد التخمة.

إذن، لماذا الحديث الدائم عن دعم المشروعات الصغيرة وإنشاء صندوق وطني لدعم المشروعات الصغيرة، ووجود حاضنات لرواد الأعمال المبتدئين ووجود دعم لمشاريع الشباب في وزارة الشباب والرياضة وغيرها الكثير مما تقدمه حكومة الكويت لتشجيع المشاريع الصغيرة؟!

الجواب، هو وجود عمالة كويتية متزايدة كل عام لا يستوعبها القطاع الحكومي للعمل لديه، والسلطة التشريعية والتنفيذية في الكويت تقدم الحوافز وترغب المواطن للعمل في القطاع الخاص لتقليل العبء على القطاع العام من جهة واستغلال طاقات الشباب وإبداعاتهم من جهة أخرى بعيدا عن البطالة المقنعة.

لذلك فإن المشكلة في الكويت ليست في نقص المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لذلك لا يوجد داع للحديث عن أهمية المشروعات الصغيرة، فهي موجودة والعمل قائم عليها. ولكن من يدير ومن يملك هم العمالة الوافدة وليس المواطن الكويتي! ومحاولة تشجيع المواطن لتملك مشروع صغير ومتوسط تعني مزاحمته مشروعات قائمة وناجحة.

وكما ذكرنا في مقالة بحثية سابقة أن غالبية الأنشطة التجارية في الكويت محتكرة من قبل جالية ما من الجاليات الوافدة، ومن الصعوبة إحلال المواطن مكان الوافد في هذه الأنشطة من دون دراسة جدية توجه المبادر للفرص المتاحة وللفرص التي تناسب ميوله وقدراته وخبرته. وقد يكون وجود عمالة وافدة ماهرة شيئا طيبا يجب عدم التفريط فيها، كما أن التكامل بين المبادرين الكويتيين والعمالة الوافدة الماهرة محبذ وفي صالح تقوية الاقتصاد الكويتي.

الوافد.. والمشاريع الصغيرة

يهدف الصندوق الوطني إلى دعم مشاريع جديدة يملكها مواطن، ولكن من وجهة نظري فإن مآل هذه المشاريع هو تغيير أسماء الملاك من مواطن يملك مشروعا بدعم من الصندوق ثم يضمنه لوافد في نهاية الأمر، وكأن الهدف هو إعادة توزيع الثروة وتبادل أدوار. المشكلة ليست في كيفية دعم إنشاء المشروعات الصغيرة ومن ثم نجاحها ماليا، بل في كيفية إحلال المواطن الكويتي محل الوافد فيها بالقدر الذي يعالج مشكلة البطالة عند المواطنين (وأيضا من ناحية اقتصادية هذا الإحلال له إيجابيات أخرى خلاف حل مشكلة البطالة).

معوقات تمنعك دخول القطاع

يستفيد الاقتصاد الكويتي من عمل الصندوق الوطني في استغلال المورد البشري والمالي المتوافر في الكويت لإعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام وهيكلة سوق العمل بشكل خاص.

لكن عندما نسلط الضوء على قطاع المشاريع الصغيرة في الكويت سنلاحظ الحواجز التي تمنع المواطن من دخول هذا القطاع للعمل فيه وليس فقط الاستثمار فيه، وهي:

1 ــ انخفاض الأجور، وهو الحاجز الأهم (علما أن انخفاضها من صالح المستهلك في الأمد القصير).

2 ــ ساعات عمل طويلة خلال اليوم.

3 ــ المشقة وظروف العمل في الأماكن المكشوفة.

4 ــ عدم ثبات المردود المادي لأصحاب العمل، وانخفاض الأمان الوظيفي للعاملين.

5 ــ تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost، حيث التضحية بالعمل الحكومي.

كما أدى زيادة معروض العمالة الوافدة وانخفاض المستوى التعليمي لها إلى الانخفاض النسبي في أجر اليد العاملة، وخلق حاجز أمام العمالة الوطنية، ويمكن التغلب على هذه الحواجز بزيادة دعم العمالة للمواطن والاستثمار في تمكين المواطنين معرفيا في القطاعات الإنتاجية.

المبادرون والرسائل الإعلامية

الرسائل الإعلامية الموجهة للشباب تصور النجاح في العمل التجاري منحصرا فقط في الربح المادي الهائل وفي عدد الأفرع وحجم العمل الكبير! والسؤال هنا: هل جميع الناس عندهم هذا الهدف؟

الجواب: كلا، فهناك بعض الشباب يخيفه هذا الهدف! أي أن يكون مسؤولا عن أكثر من فرع وعدد من العمالة ونشاط يومي مزدحم، تقابله مخاطر عالية تحتاج الى حس عال من روح المغامرة. لذلك من الأفضل أن تتنوع الرسائل الإعلامية الموجهة للشباب بحيث تناسب الأغلب بمختلف طباعهم وميولهم وقدراتهم.

عبارات تسبب خوفاً

«بادر وكن صاحب عمل وستصبح من الأثرياء والمشاهير مثل فلان وفلان».. هذه جملة تشجيعية لحث المواطنين على ولوج عالم العمل الحر وترك الوظيفة الحكومية.

وفي ظني أنها لا تخدم الهدف العام، والسبب: أولا: هدف الحكومة هو تحويل مجاميع كبيرة من المواطنين لامتلاك عملهم الخاص، إذن لا بد من مخاطبة جميع الشرائح السكانية أي الذكور والإناث، الشباب في العشرينيات مرورا بالشباب في الخمسينيات، المتحفظين والمغامرين، عديمي الخبرة والخبراء، المتعلمين وغير المتعلمين، وليس فقط مخاطبة شريحة الشاب المغامر الطامح لتكوين ثروة كبيرة وإدارة شركات عابرة للقارات، لأن هذه العبارات تسبب خوفا لشرائح كبيرة العدد لا تحبذ تعدد المسؤوليات وتكره السفر المتكرر.

ثانيا: ليس الهدف هو تحقيق نجاحات مالية هائلة، بل المطلوب كحد أدنى هو أن يستغني هذا المواطن عن العمل في الوظيفة الحكومية بمدخول شهري يقارب دخله من الوظيفة بالإضافة لعامل الأمان. لكن ما يحتاج اليه الكل من الدولة هو تذليل العقبات كالروتين الإداري، والعقبة الأهم هي توفير الأماكن المناسبة بأسعار مناسبة لممارسة العمل في المشروعات الصغيرة.

التخطيط التأشيري وأثره في توجيه المبادرين

تبني التخطيط التأشيري يأتي بالتكامل مع كل وزارات الدولة تقريبا، باستخدام الرسوم، الإعفاءات الجمركية، دعم العمالة، الترخيص بمزاولة النشاط في الجمعيات التعاونية ومرافقها، دخول المناقصات، تخصيص الأراضي وغيرها.

هذه الأدوات يكون استخدامها إما لتشجيع المبادرين نحو المشاريع المفيدة، أو لكبح الاندفاع نحو تأسيس مشاريع معينة لا تشكل إضافة للاقتصاد الكلي لوجود تشبع في السوق أو لضعف الروابط الأمامية والخلفية لهذه المشاريع، على أن يمتاز استخدام أدوات التخطيط التأشيري هذه بالمرونة والتوقيت المناسب، وأن يكون لها أثر زمني محدد.

العالم الآن يكافح جائحة فيروس كورونا، وكل التوقعات تشير الى أن الاقتصاد العالمي سيكون بعد كورونا غيره قبل كورونا! حيث ستتوجه رؤوس الأموال إلى قطاعات جديدة وتنحسر عن أخرى، وسيتم التركيز على الخدمات الإلكترونية بشكل أكبر وكذلك الصحية.

بالنسبة للكويت كدولة مستوردة للعمالة ومنكشفة على الدول المصدرة للعمالة، من صالحها أن تركز على الميكنة في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي.

وتوجيه القطاع الخاص للمشاريع قليلة العمل/كثيفة رأس المال Capital Intensive، وكذلك التوسع في استخدام الخدمات الإلكترونية، وهنا يأتي دور الدولة في توجيه المبادرين للأنشطة المطلوبة ومساعدتهم فنيا وإداريا وقانونيا بجانب المساعدة المالية.

وقفات اقتصادية

بقلم: غادة عبدالله الفارس
q8ghd3@gmail.com
@GhadaALKuwait